قبلة حياة أنقذت حي الجامعة من قبضة الإرهابيين

كانت منطقة (حي الجامعة ،حي الخضراء) قبل انطلاق خطة فرض القانون منطقة ساخنة الاحداث عندما اختطفها الارهاب ولم يكن ولا يستطيع المواطن ووسائل الاعلام الوصول الى هناك ولكن بعد تنفيذ خطة فرض القانون وبالتعاون مع قوات الجيش العراقي والشرطة الوطنية وقوات الصحوة إضافة الى القوات المتعددة الجنسية ومشاركة المواطنين في المنطقة من الاستدلال بالمعلومات التي ساعدت كثيرا في القبض على الارهابيين المنطقة الان امنة وتشهد حركة كبيرة على عدة مستويات ان كان ذلك بالنسبة للمواطنين او السيارات خصوصا شارع الربيع وهو الواجهة الرئيسية لمنطقة حي الجامعة وقد عاد الان الى نشاطه من جديد.

مخـــــزن الادويـــــة

شـــــارع الـــــربـــيـــع

مـــــطـــعـــم كـــــص

تحقيق /ايناس طارق
تصوير: سعد الله الخالدي

بالرغم العودة الحذرة لاشكال الحياة والنشاطات في المنطقة الان الحاجة ماسة جدا للكثير من الخدمات التي ينبغي توفيرها للسكان وخصوصا خدمات امانة بغداد والكهرباء وقد لاحظنا في بعض الازقة اكداسا من النفايات يشكو المواطنون منها وما تسببه لهم من ازعاجات كما ان الانارة مختفية تماما وخصوصا في شارع الربيع التجاري والرئيسي في المنطقة ونستطيع ان نسجل ملاحظة ايجابية هي مستوى التعاون المثمر بين الجيش والشرطة والمتعددة الجنسيات وابناء المنطقة التي ادت حسب تأكيد جميع الاطراف إلى تحجيم بل القضاء على الخلايا الارهابية التي تلاعبت بمصائر الناس.. في المنطقة وحولتها الى احزاب قبل ان تعود الحياة اليها..و خلال بحثنا عن مقر بناية المجلس البلدي اعترضتنا سيارة شرطة ولكن بعد اعلامهم عن مهمتنا الصحفية كانت درجة الاستجابة والتعاون جيدة طلبوا من فريقنا الصعود معهم لمساعدتنا في عملنا وتسهيل المهمة.

دور الشرطة

وعلق ملازم الشرطة علي محمد نجم في اثناء تجوالنا بالسيارة (سيارة الشرطة) ان دوريات الشرطة تستمر ٢٤ ساعة في اليوم وتشمل الشوارع الرئيسة والمحال والازقة الفرعية وهذه الاجراءات ساعدت المواطنين في الاطمئنان والخروج الى الاسواق وعودة الحياة من جديد وبعد وصولنا الى مقر المجلس البلدي وبمجرد الدخول الى مبناه قرأنا لافتة كتب عليها (مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية) اما دفعنا ا الفضول للسؤال عن قضية شبكة الحماية اجابنا علي الدليمي : عضو المجلس البلدي لمنطقة حي الجامعة قائلاً: يحاول المجلس البلدي معرفة العوائل المتضررة وتسجيل اسمائهم لتسهيل مراجعة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للحصول على تعويضات او رواتب مادية لان الظروف الامنية ساعدت العوائل على القدوم الى المجلس البلدي لتسجيل اسمائهم. واضاف الدليمي :لدينا معوقات عمل كثيرة مع امانة بغداد ونحن نقدم التقارير والشكاوى والطلبات لبدء اعمار شارع الربيع (الواجهة الرئيسية لمنطقة حي الجامعة) ولكن دون تنفيذ بالرغم من اخبارهم رسميا وعلمهم عن استتباب الامن وتعهد القوات العراقية الموجودة في المنطقة بالمساندة وتوفير الامن لهم ليل نهار اضافة الى تقديم المساعدة الفعلية والميدانية من قبل المجلس البلدي ولكن امانة بغداد وانا مسؤول عن كلامي تتعمد عدم اعادة اعمار الجزرة الوسطية لشارع الربيع، اضافة الى انشاء انارة جديدة للمنطقة وكل ما فعلته امانة بغداد هو حفر الشارع الرئيسي والشوارع الفرعية لمد انابيب جديدة للماء الصالح للشرب ولا نعلم لماذا ترك العمل بعد فترة لم تتجاوز اسبوعين ويمكنكم تصوير الحفريات في الشوارع!. وحتى فيما يخص اجور عمال التنظيف لرفع النفايات من المنطقة فان مجلس محافظة بغداد لم يدفع اجورهم منذ ثلاثة اشهر ومن يقوم بدفع الاجور هي بلدية المنصور التي تساعدنا كثيرا في رفع النفايات المتراكمة من المنطقة. وعلق الدليمي نحن نسمع بوجود شركة عراقية كبيرة متعاقدة مع امانة بغداد لاكساء الشارع الرئيسي، وتأسيس انارة ضوئية بالطاقة الشمسية لمسافة ١٠ الى ١٢ كيلو متراً ولكن متى التنفيذ يا امانة بغداد؟

الاستعدادات لاستقبال العام الدراسي

واكد الدليمي قيام وزارة التربية خلال الاشهر المنصرمة باعادة وبناء غالبية المدارس المتضررة وتأهيلها لاستقبال الطلاب بالوقت المحدد لبدء الدراسة وحاليا ليس لدينا مشاكل لبناء المدارس وان كان عدد المدارس التي شملت بالاعمار محدودة ولكن الوزارة تحاول انجاز ما تستطيع انجازه.

سيارات اسعاف في المجلس

وفيما يخصص وجود سيارات اسعاف في مبنى المجلس البلدي قال الدليمي نتيجة وجود العمليات الارهابية السابقة وعدم استطاعة العوائل الخروج لمعالجة مرضاهم وجرحاهم كان لابد من ايجاد وسيلة لانقاذ حياة الابرياء ونقلهم الى المستشفيات القريبة ونعتقد ان ذلك من واجبات المجلس البلدي المساهمة الفعلية لتقديم المساعدة الميدانية لانقاذ حياة المواطن العراقي.

المركز الانتخابي في المنطقة

يقول الملازم علي محمد نجم يعتبر مركز المعتصم الانتخابي في حي الجامعة مركزا نموذجيا وساعد المواطنين كثيرا في معرفة اسمائهم وتسجيلها لغاية ٨/٢٨ وهو الموعد المقرر لاكمال التسجيل ولكن اقبال اهالي المنطقة على المركز مقارنة بالعوائل المهجرة لايتجاوز نسبة ١ ٠/

مولدات كهربائية

واكد الدليمي قيام المجلس البلدي بتوزيع خمس مولدات عملاقة من ضمن ٢٠ مولدة مخصصة .للمنطقة بالتعاون مع القوات الصديقة تساعد المواطن على تجاوز ولو قسم بسيط من التكاليف المادية وهذه المولدات سلمت الى اشخاص من اهالي المنطقة انتخبوا من قبلهم.

معاملات عودة المهجرين

وفيما يخص عودة المهجرين اكد الدليمي ان العوائل ترغب بالعودة باسرع وقت ممكن لانها وبصراحة اصبحت متعبة في تحمل الظروف المادية والاقتصادية الصعبة خصوصا ايجارات المنازل التي تتجاوز اربع مئة الف دينار شهريا من اين تاتي العوائل بالمال وهم بالاساس عوائل متضررة جراء فقدان البيت والعمل؟

اضافة الى ان اجراءات نقل الاثاث من منطقة الى اخرى تستغرق ٣٠ يوما بسبب الاجراءات المتبعة من قبل قيادة عمليات حي الجامعة والمجلس البلدي والمواطن هنا سوف يكون في وضع صعب كيف ينتقل ويعود الى منزله واثاثه في منطقة اخرى وبدورنا طلبنا تخفيف الاجراءات الادارية حيال ذلك خصوصاً ان قانون ١٠١بدأ تطبيقه في ٩/١ /٢٠٠٨ الخاص بعودة المهجرين الى مناطق سكناهم.

عوائل مهجرة تريد العودة

نسرين عودة، مهجرة من منطقة القاهرة وتسكن في منطقة حي الجامعة تقول: نحن نريد العودة الى منزلنا ذكريات جميلة جدا مازالت تربطنا ببيتنا وكل جارشاركنا في التقليل من الارهاق والتعب نحن نريد العودة ولكن لم نسمع عن عودة العوائل المهجرة الى منطقة حي القاهرة ونحن بحاجة الى العودة خصوصا بعد استتباب الامن لان الظروف المادية صعبة جدا وما نملكه دفعناه ثمناً لأيجار المنزل..

تقول عبير حامد فقدت زوجي وابني في العمليات الارهابية التي طالت منطقة الحرية ولم يبق غير طفلي الاثنين معي ولم يتجاوز عمرهما السادسة والثامنة) لهذا انا اعمل منذ سنة في قوات بنت العراق إضافة الى بعض المساعدات المالية من بعض الاقرباء لاتمكن من دفع ايجارالمنزل مع العلم انني املك بيتا صغيرا في منطقة الحرية واتمنى العودة إليه لاتمكن من العيش مع اطفالي تحت سقف واحد نريد ان يستقبل اطفالنا العام الدراسي وهم بجانب زملائهم القدماء واللعب معا في ساحة المدرسة.

اين امانة بغداد؟

يكاد يكون دور امانة بغداد في حي الجامعة معدوما والاسباب مجهولة، الشوارع الداخلية والخارجية عبارة عن (حفر ومطبات) الارصفة اصبحت من التراث الماضي مهشمة ومحطمة.

المتطوعات الى الشرطة

هناك عدد كبير من النساء تقدمن للعمل في القوات العراقية (تفتيش النساء) وكنا موجودات في المجلس البلدي لاكمال الاجراءات القانونية الخاصة بذلك من الحصول على تاييد سكن من المجلس البلدي للمنطقة. تقول سناء (متطوعة) تقدمت للعمل بدون اي خوف بالعكس وجدت من هذا العمل حافزا ومساعدا ماديا واقتصاديا لانني بالحقيقة ارملة ولدي اطفال.

افياء محمد تقول لقد خضعنا الى التدريب لمدة اسبوعين في معسكرات القوات المتعددة الجنسية واصبحنا الان مؤهلات للعمل وحمل السلاح ونحن ما يقارب عشرين امرأة اكملن الدورة.

حكاية مخازن الادوية

لان تحقيقنا الصحفي يشمل المنطقة بكاملها ومخازن الادوية التابعة الى وزارة الصحة ضمن نفس الرقعة الجغرافية لمنطقة حي الجامعة اضافة الى حيازتنا موافقة من عمليات خطة فرض القانون ، وموافقة وزارة الصحة الخاصة بتسهيل دخولنا الى المستشفيات والمرافق الصحية التابعة الى وزارة الصحة. اضافة الى اصطحابنا من قبل افراد قوات الجيش العراقي وحصولنا على موافقة تسمح لفريقنا الصحفي بالدخول إلى مخازن الادوية، ولكن ماحدث اننا واجهنا في البوابة الرئيسية عدداً غير محدد من الرجال لايسمحون لنا بمقابلة المدير العام او تصوير (الجملون المحترق منذ سنة ونصف تقريبا) وهو خاص بأدوية الاطفال والمخدر الخاص بالعمليات الجراحية الكبرى. جاءتنا الاجابة من اشخاص لانعلم درجتهم الوظيفية ان المدير غير موجود ذهب الى منطقة الاسكان لمعالجة مشكلة الكهرباء لان الكهرباء منقطعة عن المخازن وهنا السؤال كيف يمكن الاحتفاظ بأدوية الامراض المزمنة في جملونات والكهرباء منقطعة عنها في ظل هذا الحر اللاهب؟ وللعلم فقط ان هذه الادوية تفسد اذا كانت درجة الاحتفاظ بها اقل او اكثر من ٤ ١٠/! طلبنا الاتصال بالمدير لمعرفة وقت عودته حصل ذلك وطلب عدم السماح لنا بالدخول وبعد نصف ساعة سوف يكون موجوداً في المخازن. كان لدينا متسع من الوقت للقيام بجولة في شارع الربيع وخصوصا نحن نترجل من سيارة شرطة فكان الموقف لايخلو من اشاعة روح التعاون والشفافية بطريقة التعامل واستقبال اصحاب المحال بمرونة للتكلم مع الصحافة. يقول ابو ياسر صاحب مطعم لبيع الاكلات الشعبية الاوضاع الامنية جيدة في شارع الربيع ولكن نحن لدينا مشكلة الجزرة الوسطية والانارة لاننا اصحاب محال وعندما نغلق المحال في الساعة التاسعة مساء يصبح الشارع في ظلام مخيف والمواطن ايضا يكون غير مطمئن في هذه الحالة.

ستارصاحب محل لبيع الادوات والعدد الانشائية كان عصبي المزاج وقال اين التعويضات المالية نحن منذ سنة تقريبا ننتظر ولم نستلمها مع العلم ان البعض من اصحاب المحال تسلموا التعويض ولكن توقف لماذا لانعلم .

يقول امير عدنان حلاق قبل عدة اشهر كنت اخاف ان يعلم شخص انني حلاق لان الا رهابيين قتلوا الحلاقين في المنطقة ومنعوا بيع الثلج اضافة الى قتل كل من يبيع اجهزة التسجيل والموبايل ولكن الان وبعد حصولنا على مبلغ التعويض وقدره ٢٥٠٠ دولار تمكنا من اعادة فتح وترميم وتجهيز المحل والعودة الى عملنا ونحن مطمئنون على حياتنا.

وعلق الملازم علي محمد فيما يتعلق بالتعويضات اختلفت مبالغها من محل الى اخر لان ذلك يعتمد بالدرجة الاولى على تقدير القوات الصديقة ويكون دور المجلس البلدي هو تسليم المبلغ المحدد سلفا في وصل سلم للمالك الاصلي للمحل التجاري الواقع على شارع الربيع.

وعندما عدنا الى مخازن الادوية كانت فترة النصف ساعة قد اصبحت ساعة كاملة وقبل ان نترجل من سيارة الشرطة التي اقلتنا بالجولة التحقيقية كانت الاجابة ان المدير لايستطع ان ياتي اليوم ولا يسمح باي تصريح صحفي.

متطوعات: خضعنا الى التدريب لمدة اسبوعين في معسكرات القوات المتعددة الجنسية واصبحنا الان مؤهلات للعمل وحمل السلاح والدفاع عن امن المواطن

امانة بغداد ودائرة الكهرباء مدعوتان لدعم الجهد الامني وتعاون المواطنين بزيادة وتيرة الخدمات وتحسين الكهرباء .

عـــــراقـــيـــون في ســـــوريـــا

ننتظر مبادرة الحكومة لتسهيل عودتنا إلى الوطن

سابقا اذا سألت احدى العوائل النازحة خارج العراق عن سبب هجرتها وتركها الوطن ولجوئهما الى احدى دول الجوار تلقى جوابا ان سبب الهجرة وترك البلد هو الوضع الامني وما خلفه من قتل وتخريب واختطاف وتهجير وغيرها من الامور الدخيلة على مجتمعنا المعروف بالتسامح والتعايش والمحبة والتكافل الاجتماعي،

بغداد : كريم الحمداني

وطوال السنوات الماضية كنت اجابه بهذا الجواب من العوائل النازحة في الخارج اما اليوم وبعد النجاحات التي حققتها الخطط الامنية في بغداد وبعض المحافظات التي كانت تسمى-ساخنة- فالهاجس الامني بدأ بالتضاؤل ولم يعد عائقا لعودة العوائل النازحة وعادت الكثير منها ولكنها فوجئت بأموريفي مناطقها وتعثر تقديم الخدمات الاساسية وفي مقدمتها الانعدام شبه التام للتيار الكهربائي وشحة مياه الشرب اضافة الى الاستيلاء على دورهم السكنية وتضررها. يقول المواطن ابو ابراهيم منذ ثلاثة اعوام تركت العراق وقصدت سوريا بصحبة عائلتي بعد ان تعرض احد ابنائي الى الاختطاف ومن ثم المساومة على حياته بالمال واستطعنا تخليصه من خاطفيه بمساعدة قوات الجيش ،ولم يرعوي الجناة وحاولوا اكثر من مرة تكرار فعلتهم الشريرة ولم يبق امامي سوى الرحيل للحفاظ على نفسي وافراد عائلتي وتركت اعمالي التجارية يديرها وكلائي وكنت طوال هذه السنوات لم انقطع عن زيارة وطني وتفقد اعمالي ولمست التحول الكبيرالحاصل في الوضع الامني والذي لم يعد يقلقني بقدر مايلقني عدم توفر الخدمات الضرورية والاساسية التي يحتاجها المواطن وتأتي الكهرباء في مقدمتها التي تشكل عصب الحياة وهذا الشيء الوحيد الذي جعلني اتريث قليلا بعودة عائلتي الى بغداد ،اما المواطن ابو علي الذي يدير مجمعا سكنيا في منطقة السيدة زينب في ريف دمشق فقال تركت العراق مكرها بعد ان امضيت فترة موقوفا في السجون الامريكية بسبب وشاية كاذبة وبعد اطلاق سراحي لعدم توفر الادلة تعرضت مرة اخرى الى المضايقات وهذه المرة من الجماعات المسلحة مااضطرني الى بيع بيتي بربع قيمته الحقيقية ولجأت الى سوريا للحفاظ على عائلتي اما بقية املاكي واستثماراتي فأنها اصبحت تحت رحمة السراق، ومنها مقهى مستثمر على شكل مساطحة من امانة بغداد استولى عليه هؤلاء دون اعطائي بدل ايجار ولدي الوثائق التي تشير الى ذلك وبعد التحسن الامني كان املي ان تعود ممتلكاتي لي ولكن استمر هؤلاء في الاستحواذ عليها دون وجه حق ، اما المواطن ابو قتيبة فقد طالب الجهات الرسمية بوضع ضوابط لسفر النساء دون محرم لاسباب كثيرة وعملهن في مهن غير اخلاقية بسبب الاوضاع الاقتصادية تسيء الى مكانة المرأة العراقية فترى الكثير من الفتيات بأعمار ١٦ عاما فما فوق يسافرن دون مساءلة في الحدود موضحا ان اجراءات فرض الفيزا لم تحد من تدفق عشرات النساء والفتيات يوميا وهنا يصبحن صيدا سهلا لشبكات المتاجرة بالرقيق الابيض وهي حالة توسعت يوما بعد اخر في دمشق حتى اصبحت ظاهرة.

المواطنة احلام قالت من المشاكل التي تعاني العوائل النازحة في سوريا ان العاملين في سفارتنا وضعوا شرطاً عند تسلم جواز حرف ج تواجد ولي الامر الاب او الام حتى يسلم جواز السفر وحالتي وشقيقاتي وشقيقي ان والدنا متوفى ووالدتنا مقيمة في اليونان والسفارة مصرة على شرطها مع ان شقيقي عمره ١٩ عاما ويعتبر ولي امرنا ونراجع السفارة ولم تحسم مسألتنا حتى الان وهي واحدة من المشاكل التي تواجه العوائل النازحة. فوجئت العوائل التي تروم العودة الى العراق عن طريق البر بزيادة اجور وسائط النقل وهذا مالمسته حيث اجرة الشخص الواحد بالباص لاتقل عن ألفي ليرة سورية أي مايعادل خمسين الف دينار عراقي وتبلغ الاجرة في سيارة النقل الصغيرة ٧٥ دولارا للشخص الواحد بينما تكون اجرة الذهاب لاتتجاوز ٣٥ الف دينار ، هذا الشيء يرهق كاهل العوائل التي تروم العودة مع استمرار غياب النقل الحكومي ، يقول المواطن ابو يعرب عندما فكرت بالعودة الى بغداد وعائلتي بعد غياب اربعة اعوام حسبت ان النقل يلكفني اكثر من الفين وخمس مئة دولار عن نقل افراد اسرتي وعفش البيت.

لم اجد تبريراً مقنعاً لزيادة اجور النقل من اصحاب شركات النقل سوى التعذر بزيادة اجور الوقود لكونهم يحصلون عليه من الشارع باسعارمرتفعة مع ان هذه الشركات لاتطور عملها وخدماتها للمسافرين حيث ما زالت الاعطال المفتعلة مستمرة وبعض الباصات تفتقد الى التكييف وبعضها يفتقد شروط الامان التي يجب توفرها في سيارات النقل الدولي.